

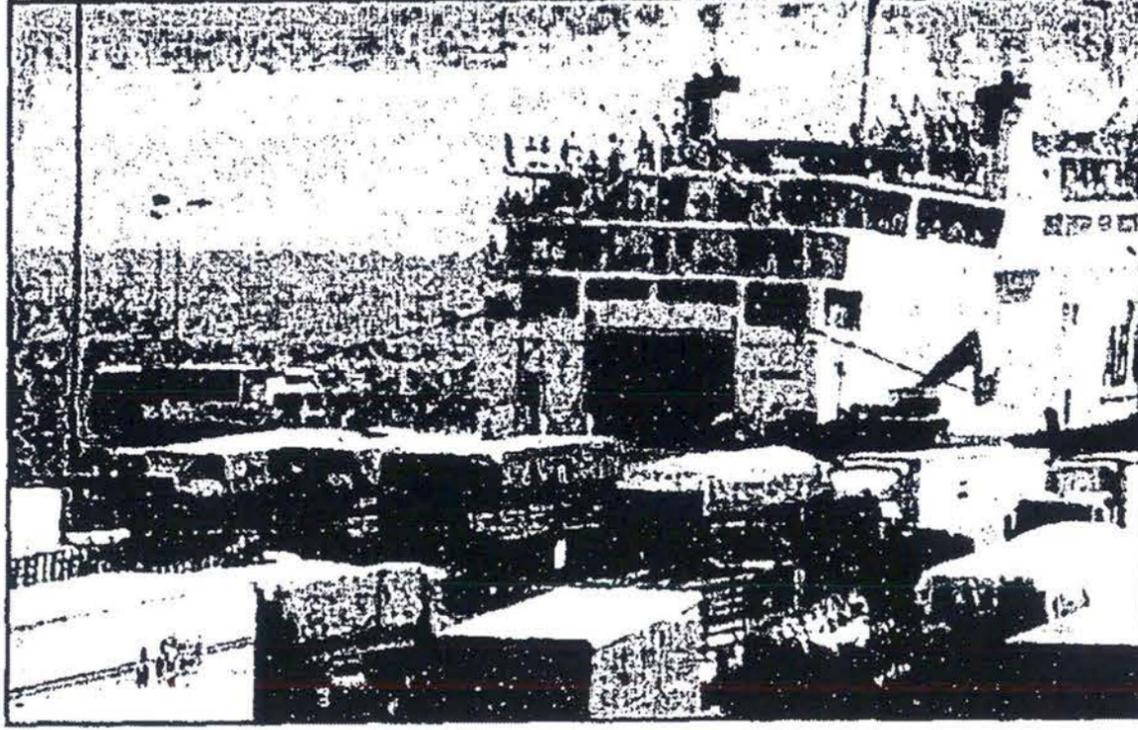
المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ يوليو ٢٠٠٦

## العدوان الإسرائيلي على لبنان يهدد صادرات الكويز إلى أمريكا

وكانت صادرات ١٠٦ شركات  
مصرية في صناعة الملابس خلال  
الربع الأول من عام ٢٠٠٦ قد  
بلغت ١١٦ مليون دولار للسوق  
الأمريكية، ويرى رئيس المجلس  
التصديرى أن هناك تنامياً كبيراً  
في الصادرات المتوقع لها في  
نهاية هذا العام مليار و٢٠٠  
مليون دولار مشيراً إلى ضرورة  
إزالة المعوقات وتخفيض التكلفة  
على المنتج المصرى والغاء  
الرسوم غير المبررة، والقضاء  
على البيروقراطية.

وتتعامل المصانع المصرية  
العامة في إطار بروتوكول  
الكويز مع مصانع إسرائيلية  
تقع في شمال إسرائيل وهي  
المناطق التي تتعرض للقصف  
حزب الله وهو ما يعنى توقف  
المصانع وعدم شحن مستلزمات  
الإنتاج إلى جانب أن هناك  
اتجاهاً لزيادة التأمين على  
الشحن البحرى في منطقة  
الشرق الأوسط إلى جانب رفع  
أسعار التأمين على الصادرات  
المصرية وهو عبء كبير قد يؤثر  
على المنتج المصرى.



١,٢ مليار دولار صادرات مصرية متوقعة لعام ٢٠٠٦

الربع الثانى من عام ٢٠٠٥،  
وهذا قد يجعلها تقع تحت طائلة  
فرض ضرائب جمركية أمريكية  
تتراوح نسبتها ما بين ١٧ و٢٢٪  
لصادرات الملابس والملابس  
الجاهزة.

ديسمبر من عام ٢٠٠٤  
وقال طلبت إن استمرار الوضع  
قد يجلب خسائر كبيرة لاكثر من  
١٠٦ شركات مصرية تصدر  
للولايات المتحدة تحت نظام  
الكويز الذى بدأ تطبيقه فعلياً في

حالى مما يعرضها للعقوبات  
بحرمانها من التصدير تحت نظام  
الكويز للربع التالى مباشرة، وهو  
نص موقع عليه فى البروتوكول  
الموقع بين البلدان الثلاثة مصر  
واسرائيل والولايات المتحدة فى

كتب - رافت سليمان:  
حذرت دوائر الأعمال  
والصناعة من تفاقم الأحداث  
الجارية فى المنطقة، خاصة  
الحرب الإسرائيلية على  
لبنان، من تأثيرات حادة  
على صادرات مصر من  
المناطق الصناعية المؤهلة  
«الكويز» إلى السوق  
الأمريكية.

وقال رئيس المجلس  
التصديرى للملابس الجاهزة  
المهندس مسجدى طلبت أن  
الاعتمادات الإسرائيلية على  
لبنان ورد المقاومة اللبنانية عليها  
سيؤثر على الصادرات المصرية  
فى اتجاهين الأول تأخير شحن  
المستلزمات المتعاقد عليها خمس  
نسبة الكويز، وثانياً فى حالة  
عدم استطاعة المصانع  
الإسرائيلية الإيفاء بنسبة  
١١.٧٪ المنصوص عليها فى  
البروتوكول كعمود إسرائيلى، قد  
يؤدى إلى عدم استطاعة المصانع  
المصرية إنهاء صفقات التصدير  
فى موعدها نهاية كل ربع عام